

أمرنا بما هو آت :

١ - هـين :

الشيخ محمد إبراهيم سالم، رئيس المحكمة العليا الشرعية، والشيخ عبد الحميد سليم، مفتي وزارة الأوقاف، عضوين في مجلس كاية الشريعة لمدة سنتين :  
والشيخ حسن مأمون، نائب المحكمة العليا الشرعية، والشيخ أحمد حسين بك، مفتي وزارة الأوقاف سابقا، عضوين في مجلس كلية أصول الدين لمدة سنتين .

للمحمد نقر الدين بك، الأستاذ بدار العلوم سابقا، والدكتور إبراهيم اللبان، الأستاذ بكاية دار العلوم، عضوين في مجلس كلية اللغة العربية لمدة سنتين .

٢ - هـلى رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بقصر القبة في غرة ربيع الأول سنة ١٣٧٠ (١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠) .

هـاروق

## ديوان جلالة الملك

للعطف هـضرة هـاحب الجلالة هـولانا الملك المعظم هـانعم

في ١٦ صفر سنة ١٣٧٠ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠)

بنشان النيل من الطبقة الثانية

هـلى :

هـجاب مسيو شارل لوسيه، مستشار السفارة الفرنسية بالقاهرة سابقا

وفي ٩ صفر سنة ١٣٧٠ (١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠)

برتبة البيكوية من الدرجة الثانية

هـلى كل من :

هـاحب العزة عبد الرحمن رضا بك، المستشار الملكى بإدارة قضايا الحكومة،

لوصاحب العزة محمد المال محمود زيدان بك المدير العام للشئون القانونية والتحقيقات والتشريع بوزارة المعارف العمومية .

وفي ١٨ صفر سنة ١٣٧٠ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠)

برتبة البيكوية من الدرجة الثانية

هـلى :

هـضرة صاحب العزة منصور سليمان أحمد بك، عميد مفتشى اللغة العربية بوزارة المعارف العمومية سابقا .

الملك  
21 DEC. 1950

أمر ملكى رقم ٦١ لسنة ١٩٥٠

بالفوق من الآثار الجنائية المترتبة على العقوبة المحكوم بها  
في سنة ١٩٤٥ على "محمد عبد القادر حمزه الفندى"

هـحن هـاروق الأول ملك هـصر

للمعد الاطلاع على المادة ٤٣ من الدستور ؛

لوعلى المادة ٧٤ من قانون العقوبات ؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير العدل ؛

أمرنا بما هو آت :

١ - هـعفى من الآثار الجنائية المترتبة على العقوبة المحكوم بها من محكمة جنابات مصر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ على "محمد عبد القادر حمزه الفندى" في الجنائية رقم ٤٣١١ السيدة زيلب سنة ١٩٤٥

٢ - هـلى وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا ما

صدر بقصر القبة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٠ (٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠)

هـاروق

أمر ملكى رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٠

بتعيين أعضاء في مجالس كليات : الشريعة، وأصول الدين،  
واللغة العربية

هـحن هـاروق الأول ملك هـصر

للمعد الاطلاع على المادة ٣٥ "فقرة رابعة" من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الخاص باعادة تنظيم الجامع الأزهر ؛

لوعلى ما قرره المجلس الأعلى للأزهر في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٠ (٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠) ؛